قالوا في قوله اذا امته كان الناس صنفان اي اسم كان ضمير الشان وفي قوله
تعالى ان الحمد لله رب العالمين اسم ان ضمير الشان ولو كان له صدر الكلام
لم تتقدم العوامل عليه قوله فلان ضمير الشان الخ قال الدنوشري قد يقال ان
ضمير الشان الذي جعل مكان المخبر عنه جزء الصلة لا انه تقدم على الصلة
قوله قال الشراح ابو حيان الى اخره لا يخفى ان الموضح لا يرتضي ما قاله الشراح
فلا يعترض عليه بكلامهم لان قول التسهيل منوبا عنه بضمير مثل قوله في النظم
او بضمير اي او الفاعل عنه بضمير وسياتي انه يجعل للاحتراز عن المجرور
بحتى ومذ ولو كان مراده في التسهيل الاحتراز عن الحال لم يكن لاشتراطه في الالفية
بقوله التعريف فايدة وهذا مبني على ان هذه الشروط هل يحتاج لجميعها
او بعضها مغن عن بعض وقد فصلنا ذلك في حواشينا على الالفية قوله
الذاهبة جاريته صاحبها انتقد عليه بعضهم بان الجارية مضافة والاضافة
تكون بادنى ملابسة فلا تدل اضافة الجارية على انها ملكه بل قد تكون جارية
جاره فاضافها باعتبار الجوار ثم قال صاحبها فافاد انها ملكه وقد قدمنا ذلك
في باب ان واخواتها قوله فلا يخبر عن المجرور بحتى او بمذ او منذ قال الزرقاني لو
زاد ونحوهن كان اولى ليدخل ما اشبه ذلك كواو القسم وتائه والكاف ولا يخبر
بالمرفوع بعد مذ ومنذ قال الرضي لان شرطه لفظ الزمان اي واذا اخبر عنه يفوت ذلك
لوقوع الضمير حينئذ بعدهما قوله اياه زيد قال الدنوشري صوابه سره زيد الخ لانه اذا
امكن الاتصال لا يجوز الانفصال قوله هو قال الدنوشري كان الانسب وصل هذا
الضمير لا فصله قوله وان يكون فعلها متصرفا قال الزرقاني اي سواء كان ماضيا
او مضارعا قوله ليصاغ منه قال الزرقاني اي من الفعل وذلك لان الصوغ انما
هو منه اذ الفاعل موجود مع الوصف كما انه موجود في الجملة وحينئذ ففي قول
الشارح كغيره لانه في جملة اسمية لا يصاغ منها صلة ال تجوز لان الصوغ ليس
من الجملة بل من الفعل كما علمت قوله وفي بعض النسخ مثبتا الى كان المراد

زيادة

زيادة على قوله متقدما لزم ان تكون الشروط احد عشر وان كان بدل قوله متقدما
فلا يناسب ترك شرط التقدم الذي نص عليه الناظم قوله والخبر في هذا
الباب نفس المبتدا ان كان المراد نفسه بحسب الماصدق فلا وجه للتقييد
بقوله في هذا الباب لان المبتدا والخبر مطلقا لا بد ان يتحدا ماصدقا
ويختلفا مفهوما فهو ممنوع هنا لان مفهوم المبتدا وهو الموصول غير مفهوم
الخبر وهو الاسم الذي يخبر عنه سواء كان ظاهرا او مضمرا كما لا يخفى وقد مضى
اشكال اللقاني في باب المبتدا والخبر في قولهم ان الجملة اذا كانت نفس المبتدا
في المعنى لا تحتاج لرابط مع جوابه والظاهر انه لا ياتي نظير الجواب
هنا فتامل قوله لان فعله مسند الى المتكلم جواب عما يقال التبليغ غير مذكور
في التركيب وحينئذ فكان اللايق بالشارح ان يقول الى ضمير المتكلم لان التكلم غير
مذكور في التركيب حينئذ قوله ولا فرق في ذلك الخ اي في انه اذا رفعت صلة
ال ضميرا راجعا الى نفس ال استتر الضمير في الصلة وان رفعت ضمير الغير ال وجب
ابرازه وانما احتاج الشارح للتنبيه على ذلك لما في ذلك من الخلاف الاتي فيما اذا اخبر
بال عن غير المتنازع فيه قوله على راي الاخفش الخ لا يخفى ان هذا انما يحسن
لو بين اولا مذهب الاخفش وغيره وكانه اكتفى بما تقرر من ذلك في باب التنازع
قوله ندمت زيدا الكان يحسن ان يقول ونصبته لان مجرد تقديمه يوهم
بقاءه على رفعه وان كان لا يتصور الرفع مع كون الوصف متعديا ولانه اظهر
في تمهيد التعليل بقوله لانه كان يطلبه منصوبا فنص على نصبه قوله الفوقانية
لما اشتمل عليه بالمتكلم التحتانية وبابه الفوقانية ميز بينهما بضبط الفوقانية
لانها تكون له وللمخاطب والمخاطبة والتحتانية لا تكون الا للمتكلم فلا اختصاص
للتحتانية بالمتكلم تبادر من اضافتها اليه هذا باب العدد قوله
قال ابن ابي الربيع العدد والمعدود والعد المصدر وقال المصنف وهو ظاهر في قوله
سبحانه كم لبثتم في الارض عدد سنين انما نعد لهم عدا قوله فان حاشية السفلى الخ

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)